



في إطار تطوير منظومة العمل الجزائي وتعزيز كفاءة مواجهة الجرائم التي تمس أمن البلاد

النائب العام يصدر قراراً بإنشاء «نيابة جرائم أمن الدولة والإرهاب وتمويله»



المستشار سعد الصغران

- إلحاق النيابة الجديدة بمكتب النائب العام وتشكيلها من مدير ونائب للمدير وعدد كافٍ من أعضاء النيابة العامة
- تتولى الاختصاص الحصري بالتحقيق وإعداد القضايا للتصرف فيها في الجرائم التي تمس كيان الدولة وأمنها واستقرارها
- تحويل النيابة الجديدة اختصاص دراسة طلبات الخطورة الإرهابية وفحصها وإبداء الرأي بشأنها تمهيداً لعرضها على النائب العام
- القرار خوّل النيابة الجديدة إعداد الدراسات المتخصصة وإصدار الرسائل التوعوية في نطاق اختصاصها
- إحالة القضايا الداخلة في اختصاصها إليها واستمرار النيابة القائمة في مباشرة ما لديها من قضايا سابقة ما لم يقرر خلاف ذلك
- القرار أكد تنظيم آلية قيد القضايا والطلبات ضمن مسميات محددة على أن يسري العمل به من تاريخ صدوره
- تعزيز الإطار المؤسسي المتخصص بمواجهة جرائم أمن الدولة والإرهاب وتمويله والجرائم الدولية وحماية المصالح العليا للجهات العسكرية

يسري العمل به من تاريخ صدوره مع إحالة القضايا الداخلة في اختصاصها إليها واستمرار النيابة القائمة في مباشرة ما لديها من قضايا سابقة ما لم يقرر خلاف ذلك. ويأتي هذا القرار تعزيزاً للإطار المؤسسي المتخصص في مواجهة جرائم أمن الدولة والإرهاب وتمويله والجرائم الدولية وحماية المصالح العليا للجهات العسكرية بما يواكب التطورات التشريعية ويكفل سرعة وكفاءة الإجراءات وتحقيق العدالة.

رقم 156 لسنة 2025 بإصدار قانون مكافحة الجرائم الدولية. وأوضحت أن القرار حول النيابة الجديدة اختصاص دراسة طلبات الخطورة الإرهابية وفحصها وإبداء الرأي بشأنها تمهيداً لعرضها على النائب العام إلى جانب إعداد الدراسات المتخصصة وإصدار الرسائل التوعوية في نطاق اختصاصها. وذكر أن القرار أكد تنظيم آلية قيد القضايا والطلبات ضمن مسميات محددة على أن

تمويل الإرهاب الواردة في القانون رقم 106 لسنة 2013. ولغقت النيابة العامة إلى أن ولاية النيابة الجديدة تشمل الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم 13 لسنة 2026 بشأن تأمين وحماية المصالح العليا للجهات العسكرية فضلاً عن الجرائم الدولية وفي مقدمتها جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان وفقاً لأحكام المرسوم بقانون

العامة على أن تتولى الاختصاص الحصري بالتحقيق وإعداد القضايا للتصرف فيها في الجرائم التي تمس كيان الدولة وأمنها واستقرارها. وأضافت أن اختصاصات النيابة الجديدة تشمل الجرائم المتعلقة بأمن الدولة الداخلي والخارجي المنصوص عليها في القانون رقم 31 لسنة 1970 والجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم 47 لسنة 2026 في شأن مكافحة جرائم الإرهاب وجرائم

كونا: أصدر النائب العام المستشار سعد الصغران أمس الاثنين قراراً برقم 107 لسنة 2026 بإنشاء «نيابة جرائم أمن الدولة والإرهاب وتمويله»، وذلك في إطار تطوير منظومة العمل الجزائي وتعزيز كفاءة مواجهة الجرائم التي تمس أمن البلاد. وقالت النيابة العامة في بيان صحافي إن القرار نص على إلحاق النيابة الجديدة بمكتب النائب العام وتشكيلها من مدير ونائب للمدير وعدد كافٍ من أعضاء النيابة

إنشاء قاعدة بيانات مشتركة بين «البلدي» والبلدية تتيح تبادل المعلومات بشكل فوري

منيرة الأمير: التحول إلى نظام رقمي متكامل يساهم في إنجاز المعاملات بالمجلس البلدي

ملحوظ، إلى جانب تحسين مستوى رضا المستفيدين، مؤكدة أن الاستفادة من هذه التجارب تمثل فرصة مهمة لتطبيق نموذج ناجح يتناسب مع طبيعة العمل البلدي في الكويت وأهمية الاستعانة بالخبرات الوطنية في الجهات الحكومية التي سبق لها تنفيذ مشاريع مماثلة مع الالتزام بتطبيق أعلى معايير الأمن السيبراني لضمان حماية البيانات وسريتها، مشيرة إلى أن نجاح المشروع يعتمد على التكامل بين الجوانب التقنية والتنظيمية. ودعت إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ هذا المشروع واعتباره من الأولويات التطويرية الضرورية مع وضع جدول زمني واضح يضمن تطبيقه خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ اعتماد، مؤكدة أن هذا التحول سيمثل خطوة مهمة نحو تطوير العمل البلدي وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.



م. منيرة الأمير

أعضاء المجلس البلدي من أداء مهامهم بكفاءة أعلى من خلال توفير قاعدة بيانات متكاملة تشمل اللوائح والقوانين والقرارات، إلى جانب معلومات إحصائية دقيقة تساعد في دعم اتخاذ القرار، كما يوفر النظام أدوات تواصل إلكترونية آمنة تتيح للأعضاء تبادل المعلومات بشكل سريع، بالإضافة إلى نظام أرشفة رقمي يمكنهم من متابعة المعاملات والإطلاع على مستجداتها بشكل لحظي. وتابعت: فيما يتعلق بعمل اللجان التابعة للمجلس أن المقترح يسهل على أعضاء اللجنة التعامل مع المعلومات خلال استقبالها إلكترونياً وتسجيل الملاحظات والتوصيات بشكل فوري ومنظم بما يعزز الشفافية والحفاظ على سرية البيانات، كما يساهم في تسهيل إيصال التوجيهات والتعليمات إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة بكفاءة ووضوح. وشددت على أهمية تحقيق ربط إلكتروني



أكدت الهيئة العامة للغذاء والتغذية توافر المواد الغذائية في السوق المحلية «بشكل كاف» وجاهزية فرقها المعنية للتعامل مع جميع الشحنات الواردة إلى البلاد على مدار الساعة بما يضمن انسيابيتها وسط «رقابة صارمة» للتأكد من سلامتها. وقالت نائب المدير العام لشؤون التغذية المجتمعي في «هيئة الغذاء» د. شيماء العصفور إن العمل جارٍ على قدم وساق لضمان انسيابية دخول المواد الغذائية إلى السوق الكويتية.

دعت عضو المجلس البلدي م. منيرة الأمير إلى تطبيق نظام إلكتروني شامل لإدارة أعمال المجلس البلدي في خطوة تستهدف تطوير آليات العمل المؤسسي وتعزيز الكفاءة والشفافية بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو التحول الرقمي. وقالت م. منيرة الأمير في اقتراح تقدمت به إن ذلك يأتي استجابة للتحديات التي تواجه دورة العمل الحالية في المجلس البلدي والتي لاتزال تعتمد بشكل كبير على الإجراءات الورقية، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى بطء إنجاز المعاملات وتعدد مراحلها، مشيرة إلى أن التحول إلى نظام رقمي متكامل من شأنه أن يساهم في تسريع الإجراءات وتحسين دقة البيانات وتوفير بيئة عمل أكثر تنظيماً ومرونة. وأضافت أن النظام المقترح يركز على تمكين

وأضافت العصفور إن منافذ ومختبرات «هيئة الغذاء» تعمل على مدار الساعة لاستقبال وفحص المواد الغذائية والتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات القياسية انطلاقاً من دورها الحيوي في حماية الصحة العامة وتوفير بيئة غذائية آمنة ومستقرة. بدوره، طمأن نائب المدير العام لشؤون التفيتش والرقابة في «هيئة الغذاء» د. سعود الجلال الجمعي إلى «توافر المواد الغذائية بشكل كاف»، مؤكداً في الوقت نفسه «تكثيف الجهود الرقابية». وأوضح الجلال أن الفرق المعنية في «هيئة الغذاء» وبتوجيهات من وزير الدولة

منافذ ومختبرات الهيئة تعمل على مدار الساعة لاستقبالها وفحصها

«هيئة الغذاء»: توفر المواد الغذائية بشكل كاف وجاهزية لضمان انسيابيتها ورقابة صارمة لسلامتها



أكدت الهيئة العامة للغذاء والتغذية توافر المواد الغذائية في السوق المحلية «بشكل كاف» وجاهزية فرقها المعنية للتعامل مع جميع الشحنات الواردة إلى البلاد على مدار الساعة بما يضمن انسيابيتها وسط «رقابة صارمة» للتأكد من سلامتها. وقالت نائب المدير العام لشؤون التغذية المجتمعي في «هيئة الغذاء» د. شيماء العصفور إن العمل جارٍ على قدم وساق لضمان انسيابية دخول المواد الغذائية إلى السوق الكويتية.

لشؤون التغذية والاستدامة د. ريم الفليح تكثف جولاتها التففتيشية على جميع الأسواق المركزية ومصانع الأغذية للتأكد من ضمان سلامة المواد الغذائية حفاظاً على صحة المواطنين والمقيمين». وأفاد بأن الجولات التففتيشية تشمل مراقبة دقيقة لطرق تخزين المواد الغذائية في أفرع التموين والجمعيات التعاونية ومصانع الأغذية.

وأضافت العصفور إن منافذ ومختبرات «هيئة الغذاء» تعمل على مدار الساعة لاستقبال وفحص المواد الغذائية والتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات القياسية انطلاقاً من دورها الحيوي في حماية الصحة العامة وتوفير بيئة غذائية آمنة ومستقرة. بدوره، طمأن نائب المدير العام لشؤون التفيتش والرقابة في «هيئة الغذاء» د. سعود الجلال الجمعي إلى «توافر المواد الغذائية بشكل كاف»، مؤكداً في الوقت نفسه «تكثيف الجهود الرقابية». وأوضح الجلال أن الفرق المعنية في «هيئة الغذاء» وبتوجيهات من وزير الدولة

جمعية مبارك الكبير والقرين التعاونية

إعلان
رقم تصريح (م/ع/3/2026/4)

تعان الجمعية عن حاجتها إلى
دور استشارات هندسية متخصصة
في مجال رفع مواقع الجمعية وعمل مخططات هندسية

وذلك حسب المواصفات الموجودة في كراسة الشروط المرجعية فعلى الدور الاستشارية الراغبة التقدم إلى إدارة الجمعية لاستلام كراسة الشروط المرجعية وذلك حسب التالي:

- 1- استلام كراسة الشروط المرجعية (TOR) المطلوبة للدور الهندسية من قبل الجمعية.
- 2- صورة عن الترخيص الممنوح للدور الاستشارية من بلدية الكويت - لجنة مزاولة المهنة للعام الحادي ساري المفعول.
- 3- اعتماد توقيع للدور الاستشارية من قبل الهيئة العامة للقوى العاملة أو من لجنة المناقصات المركزية ساري المفعول.
- 4- صورة من تسجيل الدار الاستشارية بالجهاز المركزي للمناقصات العامة ساري المفعول.
- 5- باب التقديم مفتوح ابتداء من تاريخ طرح الإعلان ولغاية أسبوعين من تاريخه.
- 6- سوف يكون موعد الاجتماع التمهيدي قبل أسبوعين من موعد الإغلاق ويجب أن يتم اعتماده من قبل إدارة المنشآت التعاونية لتقديمه ضمن مستندات المناقصة ويستبعد العطاء الذي لا يحتوي على الاجتماع التمهيدي الموقع والمختوم من الدار والمعتمد من إدارة المنشآت التعاونية.
- 7- يتم تعبئة نماذج كراسة الشروط المرجعية بالقيمة الإجمالية (أرقام وأحرف) ويوقع ويختتم من قبل الدار الاستشارية ولا يعتد بالتوقيعات الضوئية، يفصل العرض الفني عن العرض المالي في مظهرين مستقلين ويوضح على كل منهما نوع العرض (فني أو مالي) ويستبعد العطاء الذي يخالف ذلك.
- 8- سوف يكون آخر يوم لتقديم العطاء يوم الأحد الموافق 2026/05/10م. على أن تقوم الدار الاستشارية بحسب ما جاء بكراسة الشروط المرجعية وعلى أن تكون المظاريف مضممة بالشمع الأحمر.
- 9- تستبعد العطاءات التي لا تستوفي البنود (6+4+3+2) وذلك من خلال الاجتماع المحدد لفرض العطاءات ولن تقبل أي مستندات إضافية بعد الاجتماع.
- 10- سوف يكون تقديم العطاء يومياً لغاية الساعة 12:00 ظهراً حتى آخر يوم الأحد الموافق 2026/05/10 بإدارة المنشآت التعاونية - منطقة القصور قطعة (5) على أن تقوم الدور الاستشارية الهندسية بتقديم مظاريف محكمة الإغلاق ومضممة بالشمع الأحمر وتحتوي على نسخة ورقية من كراسة الشروط المرجعية من إدارة المنشآت التعاونية (ولا يقبل المظروف غير الشمع أو الممزق أو التالف أو المشوه).

مع تحيات مجلس الإدارة

«التربية»: الانتهاء من توزيع الكتب على الطلبة بمنازلهم في «العاصمة» و«حولي» و«مبارك الكبير»



م. عبد العزيز الفضي

تواصل وزارة التربية عملية توزيع الجزء الثاني من الكتب الدراسية للصف الدراسي الثاني على الطلبة في منازلهم الطلبة، وذلك عبر فرق ميدانية تطوعية. وأعلنت مديرية إدارة الخدمات التعليمية المساندة في الوزارة م. عبد العزيز الفضي عن الانتهاء من توزيع الكتب في ثلاث مناطق تعليمية هي العاصمة، وحولي، ومبارك الكبير، مشيرة إلى أن العمل جارٍ حالياً في منطقة الفروانية، ومتوقعة استكمال التوزيع في جميع مناطق الكويت بنهاية الأسبوع الجاري. وأوضحت العنزي، في تصريح لتلفزيون الكويت، أن هذه المبادرة تعكس حرص وزير التربية على سلامة الطلبة، وتجنب تجمهرهم أمام المدارس، لافتة إلى أن مشاعر الطلبة لا توصف، حيث تتلقى رسائلهم عبر فرق الكشافة والمراسلين المشرفين على عملية التوزيع، والتي تعكس فرحتهم وسعادتهم كأنها هدية مستحقة من الوزارة، وتقدير لها كطالبة متميزين في دولة متميزة. وأضافت أن آلية التوزيع بدأت في منطقة العاصمة التعليمية، استناداً إلى كشوفات وفرقتها إدارة نظم المعلومات بالوزارة، مضممة أرقام الطلبة وعناوين سكنهم وبياناتهم الكاملة، مؤكدة أن إدارة الخدمات العامة قامت بتشكيل فرق من المراسلين الذين يؤدون عملهم على أكمل وجه، بالتعاون مع فرق الكشافة في المناطق التعليمية. وأوضحت أنه تم تخصيص خمسة مراسلين ضمن خمس حافلات للتوجه إلى منازل الطلبة، تحت إشراف موجهة كشافة في كل حافلة، مشيرة إلى أن بعض الطلبة قد يكونون مسجلين في منطقة تعليمية أخرى، وسيتم إيصال الكتب إليهم فور الوصول إلى منطقتهم.

جمعية مشرف التعاونية إعلان

بناء على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (20267605000754) بتاريخ (2026/3/8)

تعان جمعية مشرف التعاونية عن رغبتها في التعاقد مع إحدى الشركات أو المؤسسات المتخصصة في مجال الأمن والحراسة

وذلك وفقاً للشروط التالية:

- 1- تطبيق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية المنظمة للعمل التعاوني.
- 1- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسئ النشاط المطروح أعلاه ولن يعتد بأي رخصة أخرى.
- 2- سوف يتم استبعاد الشركة أو المؤسسة التي لم توفر صورة من الترخيص التجاري ساري المفعول.
- 3- أن تكون العمالة على إقامة الشركة أو المؤسسة ومتواجدة حالياً.
- 4- أن يكون السعر معياراً أساسياً للاختيار عند توافر الشروط المذكورة.
- 5- أن تكون الشركة أو المؤسسة المتقدمة متوافراً بها المواصفات الواردة بكراسة الشروط المعدة من قبل الجمعية.
- 6- سوف يتم استبعاد الشركة أو المؤسسة التي لم تلتزم بتطبيق القرار الوزاري رقم (14) لسنة 2017 بشأن الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الأهلي والنقطة والقرار الوزاري رقم (21) لسنة 2017 بشأن سريان القرار الوزاري سالف الذكر.
- 7- تلتزم الشركة أو المؤسسة التي رست عليها المناقصة بتنفيذ العقد اعتباراً من التاريخ الذي تحده الجمعية في كراسة الشروط وفي حال عدم الالتزام يتم صرف الشيك لصالح الجمعية ويتم إعادة الطرح مرة أخرى.
- 8- يتم حرمان الشركة أو المؤسسة من المشاركة في المناقصات لمدة سنتين في حال انسحابها من المناقصة بعد الترسية عليها.

المستندات المطلوبة:

- 1- صورة الإخصة المدنية سارية المفعول لصاحب المشروع.
- 2- صورة الرخصة التجارية سارية المفعول مطابقة تماماً لمسئ النشاط المطروح + صورة من عقد التأسيس للشركات وتعديلاته.
- 3- تقديم ما يفيد بأن الشركة لها سابقة أعمال في المجال المطلوب.
- 4- تقديم شهادة تقدير أصيلة من قبل الهيئة العامة للقوى العاملة ومبين فيها عدد العمالة.
- 5- تقديم شيك مسدق أو خطاب ضمان للجمعية صالح لمدة (3) أشهر بقيمة (2000 د. ك) اثنين دينار كويتي.
- 6- تقديم شهادة من الهيئة العامة للقوى العاملة تفيد بأنه لا يوجد وقف على ملف الشركة وتراخيصه.
- 7- الوصل الأصلي الخاص بشراء كراسة الشروط.
- 8- كراسة الشروط معتمدة وموقعة من الشركة أو المؤسسة.
- 9- تقديم تعهد بوجود عمالة فعلية على كفاءتها ومتواجدة وتغطي أعداد الأفراد التي سوف يتم تزويد الجمعية بها.

على الشركات والمؤسسات أصحاب الاختصاصات الراغبة في المشاركة مراجعة إدارة الجمعية لاستلام كراسة الشروط مقابل مبلغ (100) د. ك غير قابلة للرد ويتم تسليم العطاءات في مطايف مغلقة بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 2026/3/30 حتى نهاية دوام يوم الأحد الموافق 2026/4/12 الساعة (8 صباحاً) حتى (1:00 مساءً).

واقبلوا خالص التحية ...
مجلس الإدارة